

المحور الثالث :

الفرق بين الجبايات الثلاث : البترولية ، المنجمية ، العادية .

يحكم ويضبط النظام القانوني لكل من الجبايات الثلاث نظام قانوني خاص به ومتفرد عن غيره ، لكن يلتقي في نقاط معينة وتدابير إجرائية مشتركة فيما بين الجباية البترولية والمنجمية والعادية .

تتمثل مميزات الجباية العادية عن غيرها في كونها الأكثر ضمانا واستقرارا وثباتا على خزينة الدولة ، لأن العوامل التي تؤثر في الجباية البترولية على وجه الخصوص هي عوامل خارجية وبعيدة عن إرادة الدولة انطلاقا من الأسواق العالمية التي تتحكم في سعر البرميل من البترول ، والذي ينعكس على الجباية بصورة مباشرة .

نتطرق بنوع من التفصيل لكل ما يميز الجباية العادية عن غيرها من الجباية المنجمية والبترولية في العناصر الآتية :

➤ القانون المنظم للأحكام الجبائية .

➤ القانون المنظم لأحكام الجباية البترولية م 162 - 216 من ق 19-13 المتعلق بالمحروقات .

➤ القانون المنظم لأحكام الجباية المنجمية 14 - 05 في مواده من 130 إلى 140.

➤ القوانين المشتركة والمنظمة لأحكام الجباية العادية ق الضرائب المباشرة

والرسوم المماثلة، قانون لضرائب غير المباشرة، قانون الطابع ، التسجيل،

الرسم على رقم الأعمال المذكورين أعلاه ، قانون الإجراءات الجبائية .

➤ من حيث الجهة المختصة بتلقي التصريحات وتحصيل الضريبة .

- يتم تقديم التصريح بالوجود أو النشاط أو التوقف عن النشاط في

الجباية العادية على مستوى المديرية الولائية للضرائب، رئيس مركز

الضرائب، رئيس المركز الجوازي للضرائب، مديرية المؤسسات الكبيرة.

- يتم تقديم ودفع الضريبة البترولية والمنجمية وفق نظام جبايتك الذي

استحدثه المشرع بموجب قانون المالية لسنة 2008 والذي دخل حيز

النفاذ سنة 2013 والمتعلق بالتصريح والدفع الإلكتروني للضريبة أمام

مديرية المؤسسات الكبيرة المتواجدة على مستوى وزارة المالية .

- يضبط خضوع الشركات البترولية والمنجمية من حيث التصريح والدفع

الإلكتروني للجباية لدى مديرية المؤسسات الكبرى طبقا للمادة 162،

وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية المستحدث بموجب قانون رقم

21/01 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 .

➤ من حيث أنواع الجباية .

- في الجباية العادية تبعا لمعيار العبء الجبائي تقسم الجباية إلى

صنفين: وهي مباشرة. أهمها: الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة

على أرباح الشركات وغير المباشرة. أهمها: الرسم على القيمة المضافة

والرسم على النشاط المهني.

- في الجباية البترولية: توجد ضرائب على نشاطات المنبع (حسب الفصل الأول من الباب السادس من القانون رقم 19-13) - باستثناء نشاطات التنقيب التي تحكمها المواد من 46 إلى 52 من قانون 19-13 (13) - وهي :
 - الرسم المساحي ،
 - إتاوة المحروقات .
 - الضريبة على دخل المحروقات .
 - الضريبة على الناتج .
 - الضريبة على مكافئة الشريك الأجنبي المتعاقد.
 - الإتاوة الجزافية على الإنتاج المسبق.
 - الرسم العقاري على الأملاك غير تلك المخصصة للاستغلال .
- و ضرائب على نشاطات المصب وفقا للفصل الثاني من الباب السادس من ق 19-13 والتي تحيل بموجبها المادة 209 منه إلى التشريع الجبائي اهمها الضريبة على ارباح الشركات ، الدخل الاجمالي ، الرسم على القيمة المضافة
- في الجباية المنجمية: تفرض ضرائب على حق إعداد الوثيقة بمناسبة منح وتعديل وتجديد التراخيص المنجمية المتعلقة ب :
 - الترخيص على التنقيب المنجمي .
 - الاستكشاف المنجمي .
 - وكذا بالنسبة للترخيص على استغلال منجم .

- وذات الأمر على استغلال مقلع .
- إضافة إلى الترخيص على استغلال منجمي حرفي.
- الترخيص لممارسة عملية اللم والجمع و/أو الجني للمواد المعدنية من نظام المقالع المتواجدة على حالتها على سطح الأرض .
- إضافة إلى أن الجباية المنجمية تفرض على أنشطة المنشآت الجيولوجية وأعمال التنقيب والاستكشاف واستغلال المواد المعدنية أو المتحجرة.

➤ من زاوية الرقابة الجبائية :

تمارس الإدارة الجبائية سلطاتها المحددة قانونا في مواجهة المكلفين بالضريبة كنتيجة طبيعية لمنح القانون حق للمكلف في تقديم التصريح الجبائي بصورة منفردة في آجاله المحددة انطلاقا من حسن النية المفترض.

مقابل هذه الحرية يمكن أن يكون تصريح المكلف بالضريبة به بيانات ناقصة أو خاطئة ما يفتح الباب أمام الإدارة للتشكيك في التصريحات المقدمة واتباع إجراءات الرقابة الداخلية أو الخارجية لتتولى بعدها فرض الضريبة تلقائيا نتيجة عدم تزويد الإدارة بالوثائق والبيانات المطلوبة أو إعادة التقييم والتقويم .

ويسري على الرقابة الجبائية في مجال الجباية العادية و المنجمية والبتروولية نفس الإجراءات والتدابير والأنواع من رقابة داخلية وخارجية على المكلف بالضريبة؛ عدا ما يتعلق بالتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة لا يسري على الجباية المنجمية والجبائية البتروولية - خلافا للجبائية العادية - نظرا لكون

المكلفين في هاذين المجالين عبارة عن أشخاص معنوية وليست طبيعية ، انطلاقا من معيارين هما:

- كون الرقابة في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة تسري على الأشخاص الطبيعيين دون الاعتباريين.

- يتم إجراء الرقابة على مجمل الوضعية الجبائية الشاملة على الضريبة على الدخل الإجمالي فقط .

من خلال الاختلافات البارزة بين الأنواع الثلاث من الجبايات يمكن القول بأن المشرع لم يعمم التصريح والاستخلاص الرقمي عن بعد بالنسبة لمختلف أنواع الجبايات ما يسهل عملية الرقابة لا سيما على الوثائق من قبل مديرية المؤسسات الكبرى التي تتولى أعمال سلطتها المتمثلة في الرقابة والتحقيق الجبائي.

خلافا للرقابة في مجال الجباية العادية التي تتم من قبل المفتش المختص التابع للمديرية الولائية للضرائب، أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجوّاري للضرائب.

➤ من حيث التأثير على الاقتصاد.

للجباية البترولية تأثير كبير على الخزينة العمومية مقارنة بباقي الجبايات الأخرى التي لا تحقق دخلا كبيرا للخزينة العمومية ، لكن الجباية العادية أكثر ضمانا واستقرارا على خزينة الدولة مقارنة بالجباية البترولية والمنجمية التي تعرف نشاطا محدودا .

بعد الأزمة البترولية لسنة 1989 التي أدت إلى لجوء الدولة الجزائرية إلى المديونية الخارجية من صندوق النقد الدولي بشروط ، ذلك بسبب اعتماد الجزائر على المداخل البترولية كمصدر وحيد لتمويل الخزينة .

وبالتالي فأسعار البترول تتأثر بتقلبات السعر في الاسواق العالمية ما يفيد بأن السعر في الجباية البترولية يتأثر خارجيا .

اذن، هذه أهم الاختلافات التي نستنتجها من مقارنة الجباية العادية مع غيرها البترولية والمنجمية .